



كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : **Contemporary Iraq History 1914-1945**

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: النخبة السياسية

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية: **political elite**

محتوى المحاضرة العاشرة

عاشراً: النخبة السياسية:

1- نوري السعيد:

وهو محمد نوري بن سعيد افندي كاتب محاسبة ولاية بغداد ، ابن صالح افندي بن الملا طة، من وجوه عشيرة القرة غول، ولد نوري السعيد في بغداد في 2 كانون الثاني 1888 وتلقى دراسته في المدرسة الاعدادية العسكرية سنة 1903 ثم توجه الى اسطنبول، وانتمى الى المدرسة العسكرية في كانون الثاني 1904، وتخرج ضابط برتبة ملازم ثاني في ايلول 1906، وقد التحق بالجيش العثماني السادس المرابط في العراق ثم عاد الى اسطنبول ورفع الى ملازم اول في نيسان 1911 ودخل مدرسة اركان الحرب، واشترك في حرب البلقان عام 1912 في ساحة ترافيا، وعمل في جمعية العهد الى جانب عزيز علي المصري وحينما اعتقل الاخير فر نوري السعيد الى البصرة حيث اعتقل من قبل القوات البريطانية وارسل الى الهند ثم سمح له بالذهاب الى مصر وانضم الى الشريف حسين في الثورة العربية وعين رئيساً لأركان الجيش الحجازي ورئيس اركان الجيش الشمالي بقيادة الامير فيصل، ودخل برفقة فيصل الى دمشق .

وبعد انهيار حكومة فيصل في دمشق توجه نوري السعيد الى لندن ثم عاد الى بغداد سنة 1921 وعين رئيس لاركان الجيش العراقي ثم مديراً للشرطة عام 1922، ووكالة وزارة الدفاع في 20 تشرين الثاني 1922، واحتفظ بوزارة الدفاع في وزارة جعفر العسكري من 22 تشرين الثاني 1923 الى 29 تموز 1924، وعين وكيل القائد العام في 30 تموز 1924، وانتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي في اذار 1924، ثم انتخب نائباً عن بغداد في مجلس النواب في تموز 1925 لكنه استقال ليحتفظ بمنصب وكيل القائد العام للقوات المسلحة، وترفع الى رتبة عميد في تشرين الثاني 1925 وتولى وزارة الدفاع في 24 تشرين الثاني 1925.

اوفد في حزيران 1926 الى تركيا لمفاوضتها لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين فوقع المعاهدة

نيابة عن الحكومة العراقية .

أعيد تعيينه وزيرا للدفاع في 21 تشرين الثاني 1926 وانتخب نائبا عن الحلة في اذار 1927 وتخلّى عن الوزارة وعاد الى منصب وكيل القائد العام في 17 كانون الثاني 1928 الى ان استقال في ايار من العام نفسه، وانتخب نائبا عن بغداد في ايار 1928 وتقلد وزارة الدفاع مرة اخرى في وزارة السعدون الثالثة في 3 حزيران 1928. الف نوري السعيد وزارته الاولى في 23 اذار 1930 وانتخب نائبا عن بغداد في تشرين الثاني 1930 وعقد تلك السنة المعاهدة العراقية البريطانية والف وزارته الثانية في 19 تشرين الاول 1931 الى تشرين الثاني 1932 وتخلّى عن الحكم بعد قبول العراق عضوا في عصبة الامم، واستمر بالمناصب بين وزارة الخارجية والداخلية من 1930-1931.

عين نوري السعيد على اثر استقالة وزارته مندوبا للعراق في عصبة الامم في تشرين الثاني 1932 واضيف الى منصبه الوزير المفوض في روما من 31 كانون الثاني 1933، واشترك في الوزارة الكيلانية الاولى وزيرا للخارجية في 20 اذار 1933 واحتفظ بمنصبه في الوزارة الكيلانية الثانية في 9 ايلول 1933، واحتفظ بالمنصب في الوزارة المدفعية الاولى في 9 تشرين الثاني 1933، فضلا عن وزارة الدفاع وكالة وعضوا مجلس الاعيان في 31 اب 1933.

وعاد الى منصب وزير الخارجية في وزارة علي جودت الايوبي في 27 اب 1934 ووزارة جميل المدفعي الثالثة في 4 اذار 1935 ووزارة ياسين الهاشمي في 17 اذار 1935 لغاية انقلاب بكر صدقي في 29 تشرين الاول 1936 فغادر العراق ولم يعد اليه الى في تشرين 1937 ، ووفد الى بريطانيا لقضية فلسطين في تشرين الثاني 1938. الف نوري السعيد وزارته الثالثة في 25 كانون الاول 1938 فضلا عن وزارة الخارجية، واعاد تأليف الوزارة في 6 نيسان 1939 بعد مقتل الملك غازي، والف وزارته الخامسة في 22 شباط 1940.

اصبح وزيرا للخارجية في الوزارة الكيلانية الثالثة في 31 اذار 1940 ، وسافر خارج العراق بسبب ثورة مايس 1941، وعاد في حزيران وعين مندوبا فوق العادة ووزير مفوض في مصر، واعيد تعيينه بعد عودته في مجلس الاعيان في 25 تشرين الاول 1941 والف وزارته السادسة في 9 تشرين الاول 1941، والف وزارته السابعة في تشرين الاول 1942، والف وزارته الثامنة في 25 كانون الاول 1943.

الف وزارته التاسعة في 21 تشرين الثاني 1946 والعاشرة في 6 كانون الثاني 1949، والحادية عشر في 16 ايلول 1950 ، والثانية عشر في 3 اب 1954.

وفي 19 ايار 1958 الف وزارة الاتحاد الهاشمي (مملكة العراق والاردن) وبقي فيها لغاية ثورة تموز 1958.

وحين قامت الثورة اختفى في دار محمود الاسترابادي في الكاظمية وخرج في اليوم التالي فلقى مصرعه يوم 15 تموز 1958

2- جعفر العسكري:

تنحدر الاسرة العسكرية من عبد الله المدني، الذي انتقل من المدينة المنورة في القرن السادس عشر الميلادي، ونزل في قرية "عسكر" العراقية على الزاب الصغير ، وهذه القرية تقع في قضاء جمجمال التابع للواء كركوك، وفي اواسط القرن التاسع عشر انتقل حفيده الملا عبد الرحمن المدرس ابن عمر بن فتاح الى مدينة كركوك، وكان من رجال الدين، درس عليه الكثير من العلماء وقضى حياته في التعليم والارشاد، وولد ابنه مصطفى في كركوك في نحو سنة 1853 ومال الى الرياضة وهو صبي، فعرف بطلا من ابطال المصارعة، وقد اختار مصطفى الجيش مسلكا فانتمى له في عهد السلطان عبد العزيز وحارب في القفقاس ووقع في اسر الروس ثم اطلق سراحه وتدرج في المناصب العسكرية حتى بلغ رتبة ميرالاي (عميد) وتوفي في الموصل سنة 1897.

ولد محمد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن العسكري في بغداد في 15 ايلول 1885 ونشأ في احيائها الشعبية، ولما اتم دراسته الاعدادية شد الرحال الى اسطنبول 1901 ودرس في مدرستها العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثان في نيسان 1904، واشترك في حركات القصيم وخدم في الجيش العثماني السادس المرابط في العراق، وركب الى رتبة ملازم اول في سنة 1907، واختير سنة 1910 لإيفاده في بعثة الضباط الى المانيا لغرض التدريب فمكت فيها الى سنة 1912، حيث عاد للاشتراك في حرب البلقان ومنح رتبة رئيس (نقيب) وعين سنة 1913 معلماً بالمدرسة العسكرية في حلب، والتحق في السنة التالية بمدرسة اركان الحرب العثمانية.

وحينما اندلعت الحرب العالمية الاولى عام 1914 عين ضابط ركن في قوات تحكيم المضايق، وفي 1915 غادر اسطنبول الى طرابلس الغرب عن طريق اليونان وكان قد رفع الى رتبة مقدم وعهد اليه بتنظيم هجمات السنوسيين على حدود مصر الغربية، وقد قابل السيد احمد السنوسي في السلوم، ثم ذهب الى فلسطين للتفاهم مع القادة العثمانيين على شروط السنوسي للاشتراك في معارك.

وبعد عودته الى طرابلس الغرب في حزيران 1915 قاد هجوما ضد القوات البريطانية ووقع في السر في مرسى مطروح بعد اصابته بجروح في 26 شباط 1915 ونقل معتقلا الى قلعة القاهرة.

انضم بعد ذلك الى ثورة الحجاز في شباط 1917 فعين قائدا للجيش النظامي الشمالي بإمرة الامير فيصل حينها هلل لورنس لكسب قائد معروف كجعفر في كتابه "اعمدة الحكمة السبعة".

"لقد حصلنا على مدد عظيم لقضيتنا في شخص جعفر باشا الضابط البغدادي في الجيش التركي".

دخل جعفر مع الجيش العربي الى دمشق في اول تشرين الاول 1918، وانشئت الحكومة العربية فيها فعين جعفر حاكما عسكريا في عمان ثم في حلب عام 1919 ثم كبير امناء الملك فيصل ملك سوريا في اذار 1920، وغادر سوريا مع فيصل بعد معركة ميسلون في تموز 1920 وعين وزيرا للدفاع في الحكومة التي الفها السيد عبد الرحمن النقيب 25 تشرين الاول 1920 وفي اذار 1921 اشترك في مؤتمر القاهرة الذي تقرر فيه انشاء دولة مستقلة في العراق يرأسها ملك عربي، وظل وزير للدفاع في الوزارة النقيببة الثانية 10 ايلول 1921 والثالثة 30 ايلول 1922 الى 17 تشرين الثاني 1922، ووافد في تشرين الثاني 1922 بمهمة الى لندن، ثم قام بتمثيل العراق في مؤتمر لوزان، وعاد الى بغداد في اول ايلول 1923، حيث عين متصرفا وقائد للقوات العسكرية في الموصل في 28 تشرين الاول 1923 ثم اصبح رئيسا للوزراء في 22 تشرين الثاني 1923 الى 3 اب 1924، وانتخب نائبا عن لواء ديالى في المجلس التأسيسي في اذار 1924 وتولى وكالة وزارة المعارف، من 27 ايار 1924 الى استقالة الوزارة في 3 اب 1924.

انتخب نائبا عن بغداد في تموز 1925، لكنه لم ليث ان استقال من مجلس بعد تعيينه ممثلا سياسيا للعراق في لندن في 28 ايار 1925، ثم استدعي الى بغداد والى وزارته الثانية في 21 تشرين الثاني 1926، واصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، ومنح رتبة فريق في الجيش العراقي في تشرين الثاني 1926، وانتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب في شباط 1927، ونهض بعبء وزارة المعارف بالوكالة من 9 حزيران 1927 الى 13 تموز 1927 واستقالت وزارته في 14 كانون الثاني 1928، واعيد تعيينه ممثلا سياسي في لندن في 13 شباط 1928، ورفعت درجته الى وزير مفوض ومندوب فوق العادة في 12 ايلول 1928، وكان يحضر دروس الحقوق المسائية في بغداد سنة 1922، فانتهاز فرصة وجوده في بريطانيا ليدرس القانون، وحصل على اجازة المحاماة في كانون الثاني 1930 من معهد (غراي اين) وقد القى محاضرة عن القضاء الانكليزي في اثناء زيارته لبغداد، طبعت في كراس في اذار 1934.

عين وزيرا مفوضا في طهران في 25 كانون الثاني 1930 لكنه قبل ان يباشر بعمله اشترك وزيرا للدفاع في الوزارة السعيدية الاولى في 23 اذار 1930 ووافد بمهمة اقتصادية الى طهران، تتعلق بتحويل اموال التجار العراقيين

المشتغلين في ايران، كما عين عضوا بمجلس الاعيان في 17 ايلول 1930 لكنه استقال في 30 تشرين الاول 1930، اذ انتخب نائبا عن بغداد وانتخب في اول تشرين الثاني 1930 رئيسا لمجلس النواب، ولم يلبث ان ترك رئاسة المجلس في 15 كانون الاول 1930، ليعود وزيرا مفوضا في لندن في 7 كانون الثاني 1931، وشغل منصب الخارجية والدفاع في الوزارة السعيدية الثانية في 19 تشرين الاول 1931، وانتخب نائبا عن الحلة ثم اصبح رئيسا لمجلس النواب للمرة الثانية في اول تشرين الثاني 1931، واستقال في 30 من الشهر نفسه وعاد ليتولى وزارتي الدفاع والخارجية الى استقالت الوزارة في 3 تشرين الثاني 1932.

عاد الى لندن كوزير مفوض للمرة الرابعة في 15 تشرين الثاني 1932 والى كانون الاول 1934 حين عين عضوا بمجلس الاعيان فعاد الى بغداد وقد عين وزيرا للدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية في 17 اذار 1935، وعندما وقع انقلاب بكر صدقي في 29 تشرين الاول 1936 ذهب بمهمة لمواجهة قائد الجيش الزاحف الى بغداد، فلقى مصرعه في اراضي ديالى في نفس اليوم، وانه لمن سخرية القدر ان جعفر العسكري قد قتل برصاص الجيش الذي اسسه وسهر عليه ورعاه حتى نمى وترعرع وكان يعتز به اعتزاز الوالد بولده.

3- عبد المحسن السعدون:

ينتمي عبد المحسن السعدون الى اسرة شريفة وصلت العراق من الحجاز في اوائل القرن السادس عشر الميلادي، ثم اسست في ديرة المنتفق جنوبي العراق امارة دامت اكثر من ثلاثمائة سنة، حتى قضى عليها الوالي مدحت باشا سنة 1869 .

وعبد المحسن بن فهد باشا بن علي بن ثامر بن سعدون بن محمد بن مانع بن شبيب الثاني بن مانع الاول، وقد حكم اكثر من شخص من اجداده في البصرة والمنتفق، اصبح والده فهد باشا شيخ المنتفق الاول من سنة 1856 والى غاية سنة 1868 ومنحه الاتراك رتبة الباشوية سنة 1864، ولما قضت الدولة العثمانية على امارة ال سعدون نصبت فهد باشا متصرفا للناصرية ثم نقلته متصرفا للواء الحلة وتوفي سنة 1896، واما والدة عبد المحسن فهي كريمة فيصل التركي ال الرشيد من امراء حائل.

ولد عبد المحسن السعدون في الناصرية سنة 1879 ونشأ في كنف ابيه، ولما بلغ الثالثة عشر من عمره ارسله والده الى اسطنبول ليلتحق بمدرسة العشائر التي تخرج منها عام 1897 وانتمى الى المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام 1899.

التحق عبد المحسن السعدون ضابطاً في الجيش العثماني صنف المشاة، وعينه السلطان عبد الحميد مرافقاً له ومنحه رتبة مقدم سنة 1905 ، ولما تم خلع السلطان عبد الحميد بالانقلاب الدستوري انزلت رتبته الى ملازم ثان وتم نقله الى ادرنة فاستقال على اثرها من الجيش.

انتخب نائباً عن العمارة في مجلس المبعوثين في كانون الاول 1908 وانتخب نائباً عن المنتفق في حزيران 1912 وجدد انتخابه عام 1914 وبقي فيه حتى الهدنة عام 1918.

جاء الى بغداد سنة 1919 وبقي فيها لمدة تسعة اشهر وعاد الى اسطنبول، وعاد الى العراق بشكل نهائي عام 1921 برفقة أسرته وزوجته التركية، وعين وزيراً للعدلية في وزارة عبد الرحمن النقيب في 24 نيسان 1922، ووزير للداخلية في وزارة النقيب الثالثة 30 ايلول 1922، ورئيساً للوزراء من 18 تشرين الثاني 1922 الى 22 تشرين الثاني 1923.

وانتخب نائباً عن البصرة في المجلس التأسيسي، فلما اجتمع المجلس في 27 اذار 1924 انتخب السعدون رئيساً له الى ان تم حله في 3 اب 1924، واشترك في وزارة ياسين الهاشمي وزيراً للداخلية من 4 اب 1924 الى حزيران 1925 ثم انتخب نائباً عن البصرة في مجلس النواب تموز 1925 ولف حزب التقدم وتولى رئاسته.

والمف وزارته الثانية في 26 حزيران 1925 الى 21 تشرين الثاني 1926 وتولى علاوة على رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية (التي استحدثت لأول مرة) وكالة وزارة المالية من 19 الى 25 تشرين الثاني 1925 ثم وكالة وزارة الداخلية من 20 ايار الى 17 حزيران 1926، ومنح في تلك السنة وساماً بريطانياً رفيعاً مع لقب "سير".

وانتخب رئيساً لمجلس النواب في 27 تشرين الثاني 1926، وجدد انتخابه في اول تشرين الثاني 1927، ثم الم وزارته الثالثة في 14 كانون الثاني 1928، متقلداً الرئاسة ووزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع، ثم تقلد وزارة الداخلية بالوكالة ايضاً في 19 ايار 1928، وتخلى عن وكالة وزارة الدفاع ثم تخلى عن وكالة الداخلية في 3 حزيران 1928، وظل في سدة الحكم الى 28 نيسان 1929.

انتخب نائباً عن البصرة ايضاً في الدورة النيابية الثانية (ايار 1928) كما انتخب رئيساً لمجلس النواب مرة اخرى في 29 نيسان 1929 ولف وزارته الرابعة في ايلول 1929 متقلداً الرئاسة والخارجية، حتى انتحاره في بغداد في 13 تشرين الثاني 1929.

4- ياسين الهاشمي:

احد بناء الدولة العراقية والمهيمنين على سياستها في عهد نشأتها، ينتمي الى اسرة علوية، وهو ياسين حلمي بن السيد سلمان بن ياسين الهاشمي، ولد في اواخر سنة 1884 في محلة البارودية من احياء بغداد، وكان والده مختار المحلة ومحاميا مآذونا بالترافع في المحاكم الشرعية، وقد تم ياسين دراسته الاعدادية في بغداد، ثم قصد اسطنبول عام 1899 والتحق بمدرستها العسكرية فتخرج ملازما ثانيا سنة 1902، وواصل الدراسة في كلية الاركان وتخرج منها سنة 1905.

عاد الى العراق ضابطا فخدم في الجيش العثماني السادس المرابط في بغداد ولما اعلن الدستور العثماني سنة 1908 رفع الى رتبة رائد واشترك بعد ذلك في حرب البلقان ثم عين رئيسا لاركان الفيلق الثاني عشر في الموصل عام 1913، ورفع الى رتبة مقدم وقد آمن بالمبادئ العربية منذ شبابه وانضم الى حزب العهد السري الذي افه عزيز علي المصري.

وحينما اندلعت الحرب العالمية الاولى عام 1914 ارسل مع فيلقه الى حلب ثم نقل الى رئاسة اركان الفيلق السابع عشر في اسطنبول، ورفع الى رتبة عقيد في ايلول 1915 وعين قائدا للفرقة العشرين ثم ارسل الى غاليسيا للاشتراك في الدفاع عن النمسا، وصد الهجوم الروسي في صيف 1916، وقلده القيصر الالمانى وليام الثاني وساماً عسكرياً، وقد رفع على اثر ذلك، الى رتبة عميد وارسل على راس فرقته الى فلسطين وقاد هناك الفيلق الرابع والعشرين، ثم انيطت به قيادة الفيلق في شرقي الاردن التي كلف بالدفاع عنها.

وعندما شنت جيوش الجنرال اللنبي هجومها الكاسح فارتدت القوات العثمانية على اعقابها، فانسحب ياسين الهاشمي الى دمشق لكن الجيش العربي دخل الشام ظافرا في تشرين الاول 1918، فاستدعي الى دمشق وتم تعيينه رئيس اركان الحرب في حكومة الامير فيصل ورئيسا لديوان الحربي.

الا ان القوات البريطانية اعتقلته في 22 تشرين الثاني 1919 لتشجيعه الحركات الوطنية العربي وبقي سجينا في فلسطين حتى اطلق سراحه في 16 ايار 1920.

وبعد انهيار حكومة الملك فيصل في معركة ميلسون تموز 1920 ظل في دمشق يعمل في التجارة، حتى عاد الى العراق عام 1922 وعين متصرف لواء المنتفق، ثم اشترك في وزارة عبد المحسن السعدون ووزيرا للمواصلات والاشغال، وعهد اليه بوكالة وزارة الاوقاف.

انتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي فلما انعقد المجلس اختير نائبا للرئيس 21 اذار 1924، ثم الف وزارته الاولى في 4 اب 1924، وتقلد وزارة الدفاع علاوة عن الرئاسة، وانهى الانتقال النيابية واستقال في 26

جزيران 1925، وانتخب نائبا عن بغداد في تموز 1925، واعيد انتخابه في ايار 1928، واسس حزب الشعب في تشرين الثاني 1925، واصبح وزيرا للمالية في الوزارة العسكرية الثانية من 21 تشرين الثاني 1926 الى 14 كانون الثاني 1928، كما قام بأعباء وزارة المعارف بالوكالة من 13 تموز الى اب 1927.

تقلد منصب وزارة المالية للمرة الثانية في الوزارة السعدونية الرابعة في 19 أيلول 1929، ووزارة ناجي السويدي التي تلتها في 18 تشرين الثاني 1929 الى اذار 1930، وانتخب نائبا عن بغداد للمرة الثالثة في تشرين الثاني 1930، ولف حزب الاخاء الوطني، وتزعم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية لعام 1930.

عاد الى تولي وزارة المالية في وزارة رشيد عالي الكيلاني الاول في 20 اذار 1933 والثانية 9 ايلول 1933 الى 9 تشرين الثاني 1933، وانتخب مجددا نائبا عن بغداد وجدد انتخابه في كانون الاول 1934 واب 1935، ولف وزارته الثانية في 17 اذار 1935 واستمر في الحكم الى 29 تشرين الاول 1936 حين اضطر الى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي.

غادر ياسين الهاشمي بغداد في مساء 30 تشرين الاول 1936 الى الشام ثم اقام في بيروت وتوفي بها في 21 كانون الثاني 1937 وحمل جثمانه الى دمشق ودفن في الجامع الاموي.

5- رشيد عالي الكيلاني:

هو محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب ال سيد مراد القادري الكيلاني، ولد في بغداد عام 1892 ودرس فيها ثم انتمى الى مدرسة الحقوق ونال شهادته سنة 1914، وعين معاونا لرئيس كتاب مجلس ولاية بغداد ورئيسا لكتاب دائرة الاوقاف في تموز 1914 ثم مديرا لاوقاف الموصل خلال الحرب العالمية الاولى.

عاد الى بغداد ومارس مهنة المحاماة واصبح عضوا بمحكمة الاستئناف في 15 ايار 1921 ودرس الحقوق الجزائية في مدرسة الحقوق.

اختير وزيرا للعدلية في الوزارة الهاشمية لاولى في 4 اب 1924، وتقلد وزارة الداخلية في 26 حزيران 1925، ورئاسة مجلس النواب في 16 تموز 1925، ووزيرا للداخلية مرة ثانية في 21 تشرين الثاني 1926. انتخب في مجلس النواب نائبا عن بغداد والكوت لكنه استقال في 16 اذار 1931، واسس مع ياسين الهاشمي حزب الاخاء الوطني.

عين رئيساً للديوان الملكي في 27 حزيران ثم رئيساً للوزراء في 3 اذار 1933 واعاد تأليف الوزارة بعد وفاة الملك فيصل الاول في 9 ايلول 1933، وعين وزيراً للداخلية في الوزارة الهاشمية في 17 اذار 1935. اضطر الى مغادرة العراق عقب انقلاب بكر صدقي وتقل بين سوريا ولبنان وتركيا ثم عاد الى بغداد عقب مقتل بكر صدقي.

استأنف عمله في مجلس الاعيان ونفي الى مدينة عنه غرب الانبار لمدة ايام، وعاد الى بغداد ليعين رئيساً للديوان الملكي في كانون الثاني 1939، والى وزارته في 21 اذار 1940 وانتخب نائباً عن الديوانية. وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية الف حكومة الدفاع الوطني واصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية، وعرفت احداث مايس باسه (حركة رشيد عالي الكيلاني)، ولما اخفقت حركته ذهب الى ايران في 30 ايار 1941 ومنها الى تركيا ثم الى المانيا وقابل هتلر حيث عينته المانيا رئيساً للحكومة العراقية في المنفى، فتم اسقاط عضويته في مجلس النواب في 29 كانون الثاني 1942.

وبعد سقوط المانيا في الحرب توجه الى السعودية ثم الى مصر وعاد الى العراق بعد ثورة 1958، حيث اتهم بالتآمر ضد ثورة 14 تموز 1958 وحكم عليه بالاعدام لكن الحكم لم ينفذ وافرج عنه عام 1961 فغادر العراق الى لبنان بقي فيها الى ان توفي عام 1965 ونقل جثمانه الى العراق.

ثانياً: دور العشائر العراقية:

ادت وفاة الملك فيصل الاول الى خلخلة الوضع السياسي في العراق حيث وجد السياسيون القدماء الذين رافقوا الملك فيصل الاول في حياته السياسية انفسهم بعد وفاته في تنافس مستمر للتقرب الى الملك الجديد والتأثير عليه لاسيما وانه قليل التجربة والخبرة وصغير السن، وقد وقع الملك الجديد تحت تأثير الساسة كونه ليس على اطلاع كاف للأمر السياسية والمناورات التي تجري بين رجال السياسة حيث لم يستطيع ان يكون الحكم بالفصل بين الساسة المتنافسين.

كان رشيد عالي الكيلاني على راس الوزارة حينما توفي الملك فيصل الاول فقدم استقالته في 9 ايلول 1933 فعهد اليه الملك غازي بإعادة تأليفها وضمت وزارته اعضاء الوزارة السابقة حيث طمأننت الوزارة الجديدة بريطانيا على ان سياسة العراق قائمة على صداقة بريطانيا وسوف لن يحدث اي تغيير على المعاهدة (معاهدة 1930) فأتار هذا التصريح المعارضة لاسيما الحزب الوطني العراقي بزعمامة جعفر ابو التمن.

اراد الكيلاني ومعه ياسين الهاشمي وحزبهما (حزب الاخاء الوطني) استغلال الفرصة للسيطرة على الملك الجديد والتخلص من المعارضة في المجلس النيابي فالملك لا زال شابا ويمكن استمالته، والسلطة التنفيذية في ايديهم، ولم يبق امام طموحهم سوى السلطة التشريعية فارتأوا ان تكون بيدهم الاكثرية المطلقة وهذا لم يتحقق الا بجل المجلس النيابي.

قدم رشيد عالي الكيلاني طلباً الى الملك غازي اواخر تشرين الاول 1933 لحل المجلس النيابي بحجة ان العهد الجديد يتطلب السير على خطط جديدة تختلف عن الماضي وهذا يتطلب التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فوجد السياسيون المنافسون في طلب الكيلاني محاولة لتصفيتهم وتقوية اعضاء حزب الاخاء الوطني ، لذلك لما استشار الملك رئيس الديوان على جودة الايوبي نصحه بعدم الموافقة كذلك فعل الانكليز الذين حذروا الملك من اعطاء الصلاحيات المطلقة المطلوبة لسواه لان عرشه سيكون مهدداً وانضم الامير عبد الله امير شرق الاردن دعم الملك الى هذا الرأي وقد ادى رفض الملك حل المجلس النيابي الى مسارعة رشيد عالي الكيلاني تقديم استقالته في 28 تشرين الاول 1933 بعد ثمانين يوماً من تشكيل وزارته.

كلف الملك جميل جميل المدفعي بتأليف الوزارة بعد ان طرحت اسماء عدة وكان يشغل المدفعي منصب رئيس مجلس النواب حيث وحد السياسيون المعارضون لاعضاء حزب الاخاء الوطني صفوفهم وتعاونوا معه لتأليف الوزارة الجديدة في 9 تشرين الثاني 1933 فوافق نوري السعيد بعد تردد على المشاركة فيها كذلك فعل ناجي شوكت، ولم يكن المدفعي من المهتمين للأحزاب السياسية القائمة آنذاك فاعتمد في تأييد وزارته على كتلة نيابية تمثل الاغلبية في المجلس، لكن الوزارة خلال عهدها واجهت مصاعب كان من اعقدها حدوث الاضراب ضد شركة التنوير (الكهرباء) في 5 كانون الاول 1933 وقد هيأت للأحزاب وقادته نقابة (اتحاد عمال العراق) التي ظهرت للوجود في 11 ايار 1932 وقد باشرت النقابة بممارسة نشاطها فطالبت الحكومة بتشريع خاص لحماية العامل العراقي وبدأت تسجيل اسماء العاطلين وفضحت مواقف الشركات الاجنبية تجاه العمال العراقيين واخذت تبذل الجهود الممكنة من اجل تقديم خدمات صحية مجانية لأعضاء والاتحاد وتطوير وضعهم الثقافي، واقامة العلاقات الوثيقة مع الجمعيات الاخرى وغير ذلك من الاعمال.

يعود سبب الاضراب الى استمرار الازمة الاقتصادية العالمية التي انعكست اثارها بصورة واضحة على العراق فانتشرت البطالة وهبطت اسعار المحصولات الزراعية هبوطاً كبيراً وارتبك الوضع المالي فشرع البغداديون لاسيما العمال بفداحة اجور التنوير التي تستوفيتها شركة الكهرباء فأصدرت نقابة (اتحاد العمال) بياناً دعت فيه الى

مقاطعة شركة التتوير اعتباراً من 5 كانون الاول 1933 ودعت الشعب الى التآزر والتضامن لاسترجاع الحقوق من الشركة الاجنبية وحددت الجمعيات العمالية والحرفية جهودها في (المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق) الذي اصدر عدة بيانات للمقاطعة كما قام بتشكيل لجان للدعاية والاعلام.

قوبل اعلان الاضراب بتأثير جماهيري واسع ادت فيه الصحافة دورا كبيرا في حث الجماهير على المقاطعة ودعوة شركة التتوير الى تخفيض الاسعار ونجح الاضراب بعد ان استعاض الناس بدلا من الكهرباء بالشموع واللوكسات واضطرت الشركة الى تخفيض فلسين عن كل وحدة كهربائية (كانت تتقاضى 28 فلس عن كل وحدة كهربائية) كما اجرت تخفيضات للمحلات التجارية والصناعات الوطنية لكن هذا التخفيض لم يستجب للمطالب الشعبية فأصدرت النقابة بيانا بذلك وازاء استمرار الاضراب قررت الحكومة تأليف لجنة وزارية لفحص ارباح الشركة ومعرفة دخلها ومصروفاتها وطلبت من نقابة اتحاد العمال ترشيح احد اعضائها للمساهمة في اللجنة لكنها رفضت الا اذا كان عدد العمال مساوياً لعدد ممثلي الحكومة وحاول وزير الداخلية ناجي شوكت اقناع رئيس النقابة محمد صالح القزاز لكنه رفض فتم لقاء القبض عليه.

بعد انتهاء اضراب الكهرباء تعرضت الوزارة الى هزة عنيفة بسبب اختلاف الوزراء حول السياسة العامة للوزارة، وانقسمت الوزارة على نفسها الامر الذي دفع جميل المدفعي الى تقديم استقالة حكومته في 3 شباط 1934 وتردد الملك غازي بقبول الاستقالة وحاول التدخل لتهدئة الخلافات لكنه ادرك الهوة الواسعة بين اطراف الوزارة لذا قبل الاستقالة في 19 شباط 1934، وحاول الانكليز اقنع الملك بتولي نوري السعيد او ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة لكنه رفض واتجه الى اقناع جميل المدفعي لتشكيل الوزارة مرة ثانية من الشخصيات التي توافق على العمل مع المجلس النيابي الموجود وطلب استبعاد الوزراء المسببين للمشاكل حيث شكل المدفعي وزارته الثانية في 21 شباط 1934 لكن الوزارة افتقدت الشخصيات القوية والمهمة وقد التزم منهاج الوزارة بالمنهاج السابق، ولم تحدث خلال ايام هذه الوزارة احداث تذكر ولم تقم بتنفيذ دعوة الاصلاح وقد ساءت كثيرا واستشرى الفساد والرشوى وكثرت شكاوى الناس لذا اشعر الملك غازي المدفعي ان استقالته مقبولة فسارع الاخير الى تقديمها في 25 اب 1934.

عهد الملك غازي الى علي جودة الايوبي رئيس الديوان الملكي بتأليف الوزارة التي الفها في 27 اب 1934 فدخل فيها نوري السعيد وزيرا للخارجية وجميل المدفعي وزيرا للدفاع كانت خطة الايوبي ابعاد معارضيه الاخائيين وانصارهم من رؤساء العشائر عن المجلس النيابي لهذا تولى بنفسه وزارة الداخلية، وقم بحل المجلس النيابي الذي سبق ان عارض حله في عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني واجريت الانتخابات للمجلس الجديد في 6 كانون الاول

1934 فتميزت بالتدخل الحكومي واساءت الى المعارضة اذ جيء بمجلس يعارض الحكومة ولم يفز من الاخائيين سوى (12) نائباً من مجموع (88) نائبا، واستبعد بعض رؤساء العشائر المتنفذين امثال عبد الواحد الحاج سكران وعلوان اليساري ومحسن ابو طبيخ وحبیب الخيزران حيث كان رئيس الوزراء لا يطمئن اليهم، وتعرضت الوزارة الى انتقادات شديدة في البرلمان على قيامها بحل المجلس النيابي السابق على طريقة ادارة الانتخابات وتركزت المعارضة عند رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وياسين الهاشمي وتصاعدت المعارضة ضد وزارة علي جودت الايوبي واتخذت مظهرا جديدا باستغلال العشائر ثم بمقاطعة (11) عيناً من مجموع الاعيان البالغ (20) عينا اجتماع المجلس واجتمع زعماء المعارضة في النجف وعقد مؤتمرا قرروا فيه قيام جبهة ضد الوزارة وطالب المؤتمر بـ:

1- ضرورة استقالة الوزارة القائمة لتحل محلها وزارة اكثر تمثيلا للشعب.

2- حل البرلمان لان الانتخابات الاخيرة لم تكن شرعية.

3- وجوب احترام القوانين وتطبيقها بصورة صحيحة.

امام كل هذا اضطر الايوبي الى تقديم استقالته في 23 شباط 1935 واتجهت النية الى تكليف ياسين الهاشمي بالوزارة على ان يشرك علي جودت الايوبي وجميل المدفعي ويبعد رشيد عالي الكيلاني بحجة دخوله سيؤدي الى امور لا يرتضيها احد وعدم حل المجلس النيابي، لكن الهاشمي رفض هذه الشروط فعهد الملك الى جميل المدفعي بتأليف الوزارة في 4 اذار 1935 لكن المشاركين فيها لم يكونوا على مستوى من التحديات المتمثلة باستمرار الحركات العشائرية اذ ازدادت الاوضاع خطوة وتوسعت الاضطرابات العشائرية وحدث خلاف بين رئيس الوزراء المدفعي ورئيس اركان الجيش طه الهاشمي حول استخدام القوة ضد العشائر خاصة القوة الجوية، فطلب بعض الوزراء من المدفعي تنحية رئيس اركان الجيش واستبداله باخر اكثر حكمة يضاف الى ذلك تعاطف بعض الوزراء مع قادة العشائر مثل نوري السعيد والخلاف بين الوزراء حول استخدام القوة لذا سارع المدفعي لتقديم استقالة حكومته في 15 اذار 1935 بعد 11 يوم من تشكيلها.

بعد سقوط وزارة جميل المدفعي الثالثة بقوة العشائر في 15 اذار 1935 كان على الملك غازي ان يسعى لتأليف وزارة قوية قادرة على اعادة الامن والنظام فعهد الى ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة دون شروط مسبقة، وقد واجهت ياسين الهاشمي مسالة توزيع المناصب الوزارية على اصحابه رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وكلاهما يطمح الى تولي وزارة الداخلية ويعتبر نفسه انه فتح الطريق امام الهاشمي لتولي الوزارة بإسهامه في اسقاط الوزارات

السابقة وكان اصرار الكيلاني على تولي وزارة الداخلية يهدف الى الايفاء بالالتزامات الكثيرة التي قطعها لزعماء العشائر ولان هذا المنصب يساعده كثيرا على تنفيذ الوعود المقطوعة ، اما حكمت سليمان فقد بدأ يتقرب الى جماعة الاهالي الذي سبق ان تحدثنا عنهم ولهذا اعتقد الهاشمي ان هدف حكمت سليمان من طلب وزارة الداخلية هو اعطاء الحرية الواسعة لهذه الجماعة.

شكل الهاشمي وزارته الثانية في 17 اذار 1935 واشتركت فيها اقوى العناصر واكثرها خبرة اذ كان اربعة من اعضائها الثمانية رؤساء وزارات سابقين ياسين الهاشمي ياسين الهاشمي رئيس الوزارة ونوري السعيد وزير الخارجية وجعفر العسكري وزير الدفاع ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية، اصدرت الوزارة منهاجا طموحا في 5 تموز 1935 اكد على احترام نظام الحكم في المملكة والقضاء على كل فكرة تمس الاوضاع الدستورية الاساسية القائم عليها نظام الحكم، كما وعد بتحقيق روح التأخي بين ابناء الشعب بكل ما لدى الدولة من وسائل قوة ووعد المنهاج بإصدار تعديل لقانون انضباط موظفي الدولة من اجل اقضاء الذين لا يتحلون بالمزايا اللامة، ووضح المنهاج ان الحكومة ستعمل على تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني، والاهتمام بالزراعة والانعاش الريفي، كما ركز المنهاج على الاهتمام بأحوال العمال والاسراع بإصدار قانون العمل، ووعد المنهاج بتوسيع الجيش ليون قادرا للدفاع عن البلاد وصد التجاوزات الخارجية بزيادة عدد وحداته وتقوية معداته وتوسيع القوة الجوية.

سارعت وزارة الهاشمي الى حل المجلس النيابي ودعا الى اجراء انتخابات جديدة كما قام حل حزب الاخاء الوطني من اجل توحيد الكلمة وقد ادت اجراءات الهاشمي الى تقوية الشائعات بانه يتجه بالعراق نحو الدكتاتورية، ورأت السفارة البريطانية بان الامور مشجعة له فشقيقه طه الهاشمي رئيس اركان الجيش دائرة الشرطة تحت نفوذه وكان يرغب ان يكون الحاكم الفعلي، وبذل ياسين الهاشمي جهودا لتطوير الجيش وفرض التجنيد الاجباري في 12 حزيران 1936 كما وقف الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الصهيونية.

المصادر

1. عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية
2. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية
3. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراقي القرن العشرين
4. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ج1 و ج2